دور الفرد والدولة في رعاية حقوق المسنين في مصر

بحث مقدم للمشاركة في المؤتمر العلمي السابع لكلية الحقوق جامعة طنطا

تحت عنوان

"حقوق المسنين بين الواقع والمأمول"

إعداد

الباحث

د/صلاح مختار زهري عبدالحافظ

دكتوراة في القانون العام

باحث قانوني بمديرية الصحة بأسيوط

الباحث

محمد عبدالحميد محمد حسين

ماجستير في القانون العام

باحث قانوني بالصحة النفسية بأسيوط

٢٠٢٢م

دور الفرد والدولة في رعاية حقوق المسنين في مصر

بحث مقدم للمشاركة في المؤتمر العلمي السابع لكلية الحقوق جامعة طنطا

خطة البحث

ـ المقدمة :

ـ المبحث الأول : تعريف المسنين وتقسيماتهم العمرية:

المطلب الأول : تعريف المسنين .

المطلب الثاني: حقوق المسنين وتقسيماتهم العمرية.

ـ المبحث الثاني: دور الفرد والأسرة في رعاية المسنين.

المطلب الأول: دور الفرد في رعاية المسنين.

المطلب الثاني: دور الأسرة في رعاية المسنين.

ـ المبحث الثالث: دور الدولة والمؤسسات الأهلية في رعاية حقوق المسنين في ضوء أحكام القانون:

المطلب الأول: دور الدولة في رعاية حقوق المسنين.

المطلب الثاني: دور المؤسسات الأهلية في رعاية حقوق المسنين.

المطلب الثالث: رأي الباحث العلمي بشأن رعاية حقوق المسنين.

ـ الخاتمة. ـ قائمة المراجع.

ـ الفهرس.

بسم الله الرحمن الرحيم

((وقضى ربك ألا تعبدوا إلا أياه وبالوالدين إحسانا إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولاً كريماً)).

صدق الله العظيم

سورة الإسراء الآيه ٢٣

ولا نجد أبلغ من قول العماد الأصفهاني:

" لو غيّر هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يستحسن، ولو قدّم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا هو أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر".

المقدمة:

مما لا شك فيه أن ظاهرة ارتفاع معدلات الأفراد كبار السن أصبحت ظاهرة تواجه المجتمعات المعاصرة، وتظهر جلياً بشكل واضح في الدول النامية، كما أنه تظهر الحاجه الملحة إلى الإهتمام بتلك الظاهرة المتعلقة بالمرحلة العمرية، والعمل علي دراسة سماتها دراسة علمية دقيقة، كي يتم العمل على وضع وتقديم برامج وسن تشريعات تتناسب مع احتياجات الأفراد كبار السن في هذه المرحلة.

وكما أن الدستور المصري قد اختص المسنين في المادة ٨٣ بالنص علي الآتي: "تلتزم الدولة بضمان حقوق المسنين صحياً وأقتصادياً وأجتماعياً وثقافياً وترفيهياً وتوفير معاش مناسب يكفل لهم حياة كريمة وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة وتراعي الدولة في تخطيطها للمرافق العامة احتياجات المسنين، كما تشجع منظمات المجتمع المدني عليب المشاركة في رعاية المسنين".

والجدير بالذكر أيضاً أنه نظراً لوجود ظاهرة التعمر فإنه يُطرح حالياً مشروع قانون يتعلق بحقوق المسنين، والذي أطلق عليه البعض قانون رد الجميل، كما أنه نظراً لتزايد الإهتمام بفئة المسنين على الصعيد العالمي فى الآونه الأخيرة ومما يؤكد ذلك اعتبار عام ١٩٩٩م عاماً دولياً للمسنين، وأن الإهتمام بهذه الفئة مؤشر من مؤشرات تقدم الأمم.

وقبل كل شئ أيضاً فقد أوصت الشريعة الإسلامية برعاية حقوق المسنين وكبار السن، حيث أوصت بمعاملة الأبناء للأباء عند الكبر بالشكل الذي يليق بهما في هذه المرحلة العمرية، حيث ذكر المولى عز وجل في كتابه العزيز " وقضى ربك ألا تعبدوا إلا أياه وبالوالدين إحسانا إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولاً كريماً "(١)، وقد أرشدنا رسولنا الحبيب صلي الله عليه وسلم إلي إحترام وتوقير كبير السن بصفة عامة، حيث قال في الحديث الشريف: " إن من إجلال الله تعالى إكرام ذا الشيبة المسلم وحامل القرآن غير الغالي فيه والجاف عنه وإكرام ذا السلطان المقسط "(٢)، وذكر أيضاً في الحديث الذي رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله صلى الله

(١) سورة الإسراء الآيه ٢٣.
(٢) حديث حسن رواه أبو داود، شروح الكتب، رياض الصالحين، تعليق علي قراءة الشيخ محمد إلياس.

عليه وسلم : "ليس منا من لم يرحم صغيرنا ويعرف شرف كبيرنا". وقال أيضاً في الحديث : "أنزلوا الناس منازلهم"، في الحديث الذي رواه ميمون ابن أبي شبيب عن عائشة[٣].

ويتضح من ذلك أن الشريعة الغراء أمرتنا بأن ننزل الناس منازلهم بأن نرحم الضعيف ونوقر الكبير وأن نعطي لكل ذي حق حقه، لأن الكبير له حق والصغير له حق، وينبغي عدم معاملة كبير السن بناء علي التوجيهات الربانية والنبوية كباقي الفئات الأخرى، فلكل قدره ولكل حقه، ولكل منهم مرتبته في الدين، فإن كبير السن له حق يختلف عن حق العالم وعن حق الحاكم وعن حق الأخوة وعن حق الأبوة وعن حق الجار والصديق وخلافه ...

وبناء على ما تقدم فإنه ينبغي أن يتم مراعاة حقوق المسنين من قبل الفرد والمؤسسات الأهلية والدولة، ولذلك فإننا سنتناول ذلك من خلال بحثنا هذا في ثلاثة مباحث:

. المبحث الأول : تعريف المسنين وتقسيماتهم العمرية.

. المبحث الثاني: دور الفرد والأسرة في رعاية المسنين.

. المبحث الثالث: دور الدولة والمؤسسات الأهلية في رعاية حقوق المسنين في ضوء أحكام القانون.

(٣) رواه أبوداود والترمزي، المرجع السابق.

المبحث الأول

تعريف المسنين وتقسيماتهم العمرية

تمهيد :

إن المسن كلمة تطلق من الوهلة الأولي على كل شخص بلغ من الكبر مبلغاً، غير أن تعريف المسن قد وردت فيه تعريفات متعدده ومتغايره، وقد تباينت هذه المفارقات ما بين أنظمة الدول المختلفة في تحديد هذا السن، وكذلك أيضاً وُجد اختلاف في تحديد السن بين الفئات المختلفة في الدولة الواحدة، غير أن هناك منظور للمسن من الناحية التكوينية والنفسية والصحية للمسن بعيداً عن التحديد العمري للمسن.

يختلف مفهوم كبار السن في الأنماط المجتمعية المختلفة حيث نجد أن فئة كبار السن في المجتمع البدوي غير محددة بفئة عمرية محددة ليس هي الخمسين أو الستين، حيث أن النسبة الكبيرة هناك لها معنى اجتماعي أكثر من المعنى الفسيولوجي يتعلق بقيمة ما يقوم به الفرد والواجبات والإلتزامات الواجبة عليه[٤].

كما أنه يمكن تصنيف المسنين أيضاً وتعريفهم على حسب قيامهم بالآداء الوظيفي وليس على حساب العمر الزمنى، وهذا يوضح أنه قد يتم تعريف المسنين بعيداً عن الربط بالناحية العمرية التى تتعلق بالحساب الزمني لعمر المسن، ولذا فإنه وبناء علي ذلك فإننا سوف نتناول تعريف المسن في مطلب أول، وتقسيماته العمرية في مطلب ثان على النحو التالي:

المطلب الأول : تعريف المسنين .

المطلب الثاني: حقوق المسنين وتقسيماتهم العمرية.

---

(٦) أ.د: يسري دعبس، أوضاع المسنين في الثقافات المختلفة دراسة أنثروبولوجية مقارنة، الناشر الملتقى المصرى للإبداع والتنمية، بدون سنة نشر، ص ٢٧.

.

المطلب الأول

تعريف المسنين

لا نجد في الواقع اجابة واحدة يمكن أن تجيب عن تساؤل بسيط حول متى تبدأ الشيخوخة، وليس في الإمكان كذلك أن نحدد الفترة التى يمكن القول عندها لقد أنتهت مرحلة منتصف العمر ثم بدأت مرحلة الشيخوخة، ويستطيع البعض أن يتعرف علي بوادر الشيخوخة بملاحظة الحالة الصحية والجسمية التى يعكسها المظهر الخارجي للشخص الذي ينتمي إلى زمرة المسنين(٥).

وتعتبر رعاية المسنين وتقديم الخدمات اللازمة لهم في جوانب حياتهم المختلفة من الأمور الهامة، التي أولاها الإسلام عناية خاصة في إهتمامه بالأنسان في شتى مراحل حياته، ولا شك أن مرحلة الشيخوخة والكبر من المراحل التى يحتاج فيها الأنسان لقدر أكبر من التوجيه والرعاية(٦).

كما أنه يتلاحظ من خلال الإختلافات في التحديد أن المسنين ليسوا بفئه من الناس يحددون بعمر زمني ولكنهم أُناس أنتفت عنهم القدره على النمو والمساهمة في إضافة شئ للحياة، ولكن بدأوا الإنحدار نحو الإستهلاكية والمطالبة بأن يرد لهم المجتمع ما يعتقدون أنهم ساهموا به، وهذا المفهوم الذي نراه خاطئاً يعني أنه ليس بمقدور المسن أن يعطي حتى وإن أستطاع، فهو ليس من حقه، وهذا يعني أن المجتمع نفسه يساهم في أن يصل الأفراد لمرحلة الشيخوخة والعجز المصاحب لها بأن يحرمهم من حق أو واجب العطاء إذا ما أرادوا علاة علي هذه الحقائق الراهنة أتضح أيضاً أن المسنين لا يُصابون بالضرورة بأمراض الشيخوخة بمجرد بلوغهم سناً معيناً، ولكن لأن هناك عوامل بيولوجية ونفسية واجتماعية تجعلهم يصلون إلي مرحلة وحالة العجز في أى سن والأعلب أن السن يرتبط بوظيفه بقدر ما يرتبط بعوامل مرضية أو عضوية أو شيخوخة وتدهور بيولوجي طبيعي، مثلا أوضحت الإكتشافات في

---

(٥) د: سيد سلامة إبراهيم، المعهدالعالي للخدمة الإجتماعية، أسوان، رعاية المسنين، الجزء الثاني، الناشر المكتب العلمي للكومبيوتر والنشر والتوزيع، الشاطبي، الإسكندرية، ١٩٩٧م، ص٤ .

(٦) أ.د: مدحت فؤاد فتوح حسين، كلية الخدمة الإجتماعية، جامعة حلوان، تنظيم مجتمع المسنين، الكتاب الأول، الناشر دار النهضة العربية، الطبعة الثانية ١٩٩٦م، ص ٢١٩ .

علم الأجنة عن وجود الإستعداد لبعض أمراض الشيخوخة مثل مرض الزهايمر، الخلاصة أن الشيخوخة قد تأتي في أى سن، بل هناك شيخوخة مرضية تظهر في سن المراهقة أو الطفولة، علاوة على أن دراسات في وظائف الجنس أكدت أنه لا يوجد حد للسن في آداء الوظيفة الجنسية، وأن العنصر الرئيسي في أستمرار العلاقة الجنسية هو توافق ورغبة الزوجين، على هذا الأساس يجب أن نعيد تصنيف المسنين علي حسب أدائهم الوظيفي واقبالهم على الحياة وليس علي حسب عمرهم الزمني(٧).

كما ركزت بعض التعريفات علي المدى العمري في تحديد مفهوم المسن فيعرف بأنه: من يصل إلى سن خمس ٦٥ عاماً ويشعر بالتغيرات المادية أو الجسدية، وهذه التغيرات تختلف من فرد إلي أخر، وتم تعريفه قانوناً بأنه كل من تخطى عمره ٦٥ عاماً فأكثر وعُرف بأنه : الفرد البالغ من العمر ٦٠ أو ٦٥ عاماً فأكثر والذي وصل إلى مرحلة من العمر تجعله غير قادر على الإنجاز والإبتكار لظروف صحية وبيئية ونفسية تحول دون تحقيق ذلك (8).

فتعريف المسن وفقاً للمعيار الزمني قد أتفقت عليه بعض الدول، وقد أخذ المجتمع المصري بهذا المعيار في تحديد مفهوم السن ففي قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦م في المادة ٦٩ بأنتهاء خدمة الموظف ببلوغه سن الستين، أما تعريف المسن من ناحية المعيار البيولوجي فهو ينظر إلي علم وظائف الأعضاء في تحديد مفهوم المسن أو الشيخوخة، ولتحديد مفهوم المسن وفق هذا المعيار يعرف المسنون بأنهم : أولئك الفئة من الناس الذين يدخلون مرحلة من النمو والنضج يطلق عليها البعض العمر الثالث، كما أن هناك أتجاه في تحديد مفهوم المسنين وفق معيار نفسي ويستند هذا المعيار إلى المفاهيم والسمات والإتجاهات والتغييرات التى طرأت على السلوك والحاجات والدوافع والمشاعر والأفكار والخصائص التى توصل إليها علماء النفس نتيجة لاهتمامهم في دراسة الشيخوخة، وهناك من يعرفها بمعيار أقتصادي وأجتماعي(9).

---

(٦) د:نادية حليم، د:علي مراد، ندوة بقسم بحوث السكان والفئات الإجتماعية، من ٣-٥مارس ١٩٩١م، ص١٤ .

(٧) د: إبراهيم عبدالمحسن حجاج، الرعاية الإجتماعية تشريعاتها وخصائصها، الناشر دار التعليم الجامعي، طبعة ٢٠٢٠م، ص ٢٠٩،٢١٠

(٨) د:عادل محمد مرسى، د: جمال شحاتة حبيب، الممارسة العامة للخدمة الإجتماعية في مجال رعاية المسنين، الناشر المكتب الجامعي الحديث ، طبعة ٢٠١٩م، ص ٢١٤، ٢١٥ .

وقد عرف القانون المصري المسن: كل شخص بلغ السن المحدده للإحالة إلى التقاعد في قانون الخدمة المدنية النافذ في الدولة بغض النظر عن حالتة الصحية أو المالية سوآء أكان ذكراً أم أنثى دون أى تمييز بينهما على أى أساس(١٠).

المطلب الثاني

حقوق المسنين وتقسيماتهم العمرية

من المعلوم أن جميع المعاهدات والأتفاقيات الدولية قد تطرقت إلى الحديث عن حقوق الأنسان بشكل عام واختصت حقوق المسنين بشكل خاص، فإن المسن يتمتع بكافة حقوق الأنسان المنصوص عليها في الدساتير والقوانين والمعاهدات والأتفاقيات الدولية وقد وُضعت لها الأطر والنظم القانونية لضمان حماية هذه الحقوق من الأهمال أو الإهدار حيث أن الفرد بشكل عام والمسن بشكل خاص لا يستطيع أن يحيا أو يعيش حياة كريمة بدون أن يتمتع بهذه الحقوق علي خلاف تنوعها.

وفي هذا العصر الذي نحرص فيه على تجميع كل طاقاتنا البشرية وحشدها في سبيل البناء، تقف مسألة رعاية المسنين ضمن موضوعات الساعة التى يجب أن تسترعي أهتمام المسئولين وانتباههم، والتي يجب أن ينادي بها المشتغلون في ميادين العلوم الأنسانية، فلم تعد النظرة إلى كبار السن في المجتمعات الحديثة نظرة أهتمام أو حتى نظرة شفقة أو تصدق، بل أصبحت النظرة إلى هذه الفئة نظرة أهتمام ورعاية مثمرة(١١).

ورغم كثرة وتنوع حقوق الأنسان بشكل عام فإنه من الممكن أن نرجع حقوق المسنين إلى نوعين من الحقوق، والحقوق المقرره للمسنين كثيرة وذلك لكثرة مقتضياتها في حياتهم لكنها مع تلك الكثرة يمكن إرجاعها إلى نوعين من الحقوق هما الحقوق المالية والحقوق الأدبية، فالأولى ذات الطابع المالي التى يمكن تقديرها بالنقود أبتداءاً، أما الثانية فهي التى تتعلق بالمقومات الأدبية للحياة وبخاصة ما يتعلق فيها بحرمة الحياة الأنسانية وكرامتها، وحماية شرفها وأعتبارها وجوانب الخصوصية فيها، ولا يجوز التهوين من جانب الحقوق المقرره للمسنين من منطلق ما قد يظن أنهم فئة قليلة أو أن عددها محدود، فإن

(١٠) د: إبراهيم عبدالمحسن حجاج، الرعاية الإجتماعية تشريعاتها وخصائصها، مرجع سابق، ص ٢٣٢.
(١٠) سيد سلامة إبراهيم، رعاية المسنين، مرجع سابق، ص٢٢١ .

الإحصائيات العالمية والمحلية تشير إلى تزايد أعداد كبار السن بسبب تقدم الخدمات الصحية وأرتفاع متوسط العمر حتى أثبتت الإحصائيات العلمية التى أُجريت بواسطة الأمم المتحدة عام ١٩٩٥م أنه يوجد شخص بين كل ستة أشخاص لا يقل عمرة عن ستين سنة أو أكثر في الدول المتقدمة ومن المتوقع أن تبلغ هذه النسبة من (١: ٤) بحلول عام ٢٠٢٥م، وأن أعمار النساء أطول من أعمار الرجال رغم أنهن يعانين من مشكلات صحية أكثر مما يُعاني الرجال، وينتظر أن تصل النسبة في مصر (١٠:١) مما حدا بالأمم المتحدة أن تقر اعتبار عام ١٩٨٢م عاما دولياً للمسنين، وأصدرت قرارها الرقيم (٤٥ /١٠٦) حددت فيه الجمعية العامة يوم الفاتح من أكتوبر يوماً دولياً للمسنين، وأوصى إجتماع مجلس وزراء الشئون الإجتماعية العرب في دورته السادسة عشر المنعقد خلال شهر نوفمبر عام ١٩٩٦م بإعتبار عام ١٩٩٩م عاماً دولياً للمسنين(١٢).

أما من ناحية حقوق المسنين كما ذُكرت في التشريعات الخاصة برعاية المسنين في مصر فقد نصت المادة ١٠٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥م علي إصدار قانون التأمين الإجتماعي علي التزام كل من الهيئة العامة للتأمين والمعاشات والهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية بإنشاء دور لرعاية أصحاب المعاشات المنتفعين بأحكام هذا القانون أما مباشرة أو التعاون مع وزارة الشئون الإجتماعية لتقديم الرعاية الإجتماعية والمعيشية لأصحاب المعاشات في ظروف معينة وخاصة في حالة عدم وجود عائلات لهم وتشمل هذه الرعاية ما يلي (١٣):

١. الحق في الطعام والشراب والكساء والسكن الصحي المناسب لسنه وحالته الصحية.

٢. لا يجوز إجبار المسن على طعام أو شراب أو كساء أو سكن بغير رضاءه.

٣. الحق في الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية وفقاً لنظام تضعه الدولة .

٤. لا يجوز إجبار المسن علي الخضوع لأى إجراء وقائي أو علاجي بغير موافقته.

---

(١١) د: عبدالله مبروك النجار، حقوق المسنين الأدبية في الفقه الإسلامي مقارناً بالقانون، الناشر دار النهضة العربية، طبعة ٢٠٠١م – ٢٠٠٢م، ص ٨،٩ .

(١٢) والمزيد من الحقوق أنظر ذات المرجع للدكتور: إبراهيم عبدالمحسن حجاج، الرعاية الإجتماعية تشريعاتها وخصائصها، مرجع سابق، ص ٢٣٢ ، ٢٣٢.

٥. يكون للمسن الحق في أن يحرر وثيقه يحدد فيها مسبقاً ما يقبله وما لا يقبله من إجراءات طبية في حالة فقده الإدراك أو التعبير عن نفسه أو تعيبين شخص بالذات لكي يكون متصرف في شئونه الصحية في هذه الحالة.

٦. لا يجوز إجراء أى تجربة طبية أو تجربة دوائية علي المسن بغير موافقته المكتوبة.

٧. لا يجوز أخذ أى عضو من أعضاء جسم المسن بعد وفاته إلا بناء على وصية مكتوبة يحررها المسن، كما يحق الأنفاق من ماله الخاص على نفسه، وإصدار توكيل رسمي لأى شخص يراه، وأن يحرر وثيقة يحدد فيها بدقة ممتلكاته العقارية والمنقولة وحساباته وودائعه في المصارف.

أما من ناحية التقسيمات العمرية للمسنين فإنه قد وردت في كثير من الدول تحديدات بجميع الدول لتحديد سن معين للتقاعد واستحقاق المعاش، وقد اعتبرت هذه الدول تحديد هذه الفترة ببلوغ سن المعاش، كما تأثرت عوامل تحديد سن الشيخوخة التى تستحق الرعاية الواجبة للمسنين بعدة عوامل مثل جنس الشخص ذكر أو أنثى وطبيعة العمل لمن يقوم بالأعمال الشاقة أو الخطرة، كالعاملين بالمناجم والمحاجر، وتداول السلطة بين الأجيال وأرتفاع متوسط العمر.

وتحديد السن على المستوى الدولي فإن في جميع الدول يحدد المشرع سناً معينه للإحاله للتقاعد، ومن ثم استحقاق المعاش وغالباً ما يتحدد ببلوغ الشخص (٦٥) بالنسبة للرجل بناء على حكم الإتفاقية الدولية لمنظمة العمل الدولية رقم (١٠٢) ومع ذلك فإن بعض الدول استنادا إلى حكم المادة (٢٦) من الأتفاقية المذكورة تحدد سن المعاش ببلوغ صاحبة ٦٧ عام وذلك كما في السويد أو حتى ٧٠ عام كما هو في البرتغال وأيرلندا، وقد يقتصر هذا السن على ٦٠ عام كما هو الشأن فى مصر والكويت والسعودية، وذلك ما جرى عليه العمل أيضاً في فرنسا وإيطاليا[١٤].

وهناك من يصنف المسنين إلى أربعة تصنيفات ويتم التفرقة بين هذه التصنيفات حسب العمر ودرجة المساهمة في مجالات الحياه على النحو التالي[١٥]:

١. الكهل : وهو ما كان في سن الـ ٦٠ وقبل الـ ٧٥ عام .

(١٣) د: عبدالله مبروك النجار، حقوق المسنين الأدبية في الفقه الإسلامي مقارناً بالقانون،مرجع سابق، ص ١٩-٢١.
(١٤) د:عادل محمد مرسى، د: جمال شحاتة حبيب، الممارسة العامة للخدمة الإجتماعية في مجال رعاية المسنين،مرجع سابق، ص ٢٢.

٢. الشيخ: وهو ما كان في سن الـ ٧٥ وما قبل الـ ٨٥ عام والذي ضعفت مساهمته في الحياة.

٣. الهرم: وهو ما كان في سن الـ ٨٥عاماً فأكثر وهذا ما يكون غالبا ملازماً الفراش.

٤. المعمر: وهو من بلغ سن المائة عام وأكثر ولا زال فى كهولة أو شيخوخة ممتدة.

ويتضح من هذه التقسيمات والتعريفات أنه لا يمكن الاعتماد في تحديد أو تعريف مفهوم المسن علي معيار واحد بل ينبغي الأخذ بجميع التعريفات لكي يتم صياغة مفهوم للمسن وإلا أُعتبر التعريف الذي ينتج على أساس معيار واحد هو تعريف مبتور.

المبحث الثاني

دور الفرد والأسرة في رعاية المسنين

إن نظرة الأبناء للمسنين من الجنسين تختلف بأختلاف الأنماط المجتمعية، وهذا مرده الأساسي هو اختلاف أسلوب التنشئة الإجتماعية في كل نمط مجتمعي عن الآخر، ففي حين نجد أن التنشئة الإجتماعية في الأنماط المجتمعية التقليدية تحث على أحترام وتبجيل الكبار وتقدير دورهم الإجتماعي وآراءهم، والإعتزاز بهم وتوطيد علاقتهم بهم، واستشارتهم في شتى أمور الحياة، وبالتالى عطف الكبير على الصغير، كل هذه الأمور تتشربها الأجيال عبر الأجيال في عملية التنشئة الإجتماعية والتنشئة الثقافية مثل هذه الأمور تختلف إلى حد كبير في طبيعة التنشئة الإجتماعية.

أما من ناحية ما ينبغي من دور الفرد بشكل عام والأسرة بشكل خاص فإن الشخص المسن يتعرض إلى ضغوط وشعور نفسي يؤثر في حياته المعيشية من ناحية أنه قد وصل إلى مرحلة جنى الثمار ورد الجميل بعد أن أنتقل من مسيرة عطاء وعنفوان شباب وتقديم تضحيات وبذل إسهامات فإذا به يجد فراغاً كبيراً من أغلب المحيطين وبالأخص فئة الشباب لإنشغالهم بميولهم وتطلعاتهم، وهذا ما لم ينتظره المسن في هذه المرحلة، حيث أنه ينتظر فى هذه المرحلة رد الجميل وجنى الثمار، ووضعه في المكانه التى تليق به في هذه المرحلة العمرية، وعدم تجاهله والرجوع إليه وأخذ رأيه واستشارته، حيث أنه قد بلغ من العلم مبلغاً من الناحية العملية في شتى أمور الحياة التى تعامل فيها والتى قد يسهم فيها باقي الأفراد الآخرين في المجتمع دون الرجوع إليه، والاستفاده من تجاربه السابقه في مجال حياته، كما أنه قبل أن يصل هذه المرحلة يكون قد أنتهى من عمل كان مكلفاً به أو حرفةً كان يتقنها وكان بارعاً في أيهما، فإذا به بالوصول إلي هذه المرحله يحيطه الفراغ والملل الذي يتطلب أن يملأه الأفراد والأسرة من البيئة المحيطة به لكي يصل إلى ما قُدر له من العيش في هذه الحياة بأمان وسلام، وبذلك يتأكد الدور المنوط بالفرد والأسرة تجاه المسن في هذه المرحلة سوآء من الناحية الإجتماعية والنفسية والمساهمات المالية.

أما من ناحية دور الأسرة بشكل خاص فإن المسن قبل أن يصل إلى هذه المرحلة العمرية يكون هو الساعي والموجه لأسرته بكاملها وأنه ينبغي بعد ذلك أن يجد المساعده والعون، لأنه في هذه المرحلة يحتاجح إلي من يدعمه فعلياً في أن يساعده في تحركاته وفي تلبية احتياجاته ومتطلباته التى يريد تحقيقها، كما أنه في هذه المرحلة أيضاً يحتاج إلى الدعم المادي من جميع أفراد أسرته لكي لا يشعر بأنه بعد أن كان هو العائل لهم بأنه أصبح عاله عليهم أو أقل من ذلك بأن تتفهم أسرته سوآء الأبناء أو

الزوجة بأن المركز المالى لهذا المسن الذى هو رب الأسرة قد تغير وأنه قد حدث تغييرات بالنقص في في ذمته المالية التى كان يحوزها قبل الدخول في هذه المرحلة، فإنه يتطلب منهم كأفراد أسرة لهذا المسن إن لم يكونوا داعمين له مادياً، أن بيكونوا راضين بالوضع الحالى، وعدم إشعاره بأنه غير قادر على تحقيق متطلباتهم وهذا يعد من أدنى درجات رد الجميل لمن أفنى عمره وقدم وبذل من أجل إسعاد كافة أفراد أسرته، وهديا على السابق يمكننا تناول هذا المبحث بشئ من الإيجاز في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: دور الفرد في رعاية المسنين.

المطلب الثاني: دور الأسرة في رعاية المسنين.

المطلب الأول

دور الفرد في رعاية المسنين

يمكن أختصار مسئولية الفرد في حديث رسول الله "ما أكرم شاب شيخاً إلا قيض الله له من يكرمه عند سنه"، وقال في مكان التوقير "ليس منا من لم يوقر كبيرنا ويرحم صغيرنا"، وهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه يرى يهةدياً مسناً يجوب الطرقات وقد مد يده يسأل الناس، فأخرج له راتباً من بيت المال وجنبه السؤال، قائلاً للمسلمين وللناس امة: لقد أكلتم شبيبته ولم ترحموا شيبته(١٦).

إن الرحمة صفة من صفات البشر الأسوياء وصفهم بها الخالق سبحانه وتعالى، والمسنون هم أكثر فئات المجتمع حاجه للرحمة في التعامل في ظل خصائص هذه المرحلة المتسمة بالمشكلات الصحية، والإعتماد على الآخرين في شئون الحياة، وقصور الأدوار الإجتماعية، وغيرها من المشكلات التى تتطلب الرحمة بالمسن، بداية من المجتمع الأسري والعائلي، ومروراً بالبيئة المحيطة،وانتهاءً بالمجتمع الخارجي كله(١٧).

ومن ألوان الرعاية الإجتماعية للمسنين إقامة الدور الخاصة بمن لا تتوافر لهم الحياة الأسرية بسبب ظروف التعقد المجتمعي وانفراط عقد الأسرة الأصلية، وتصمم هذا الدور بكيفية تقرب الحياة فيها إلى حياة الأسرة مع تمتع المسن بنوع من الإستقلال في المعيشة، وتوفير سبل الصلات بالبيئة مع العمل على تهيئة وسائل الترويح والثقافة المناسبة لهم، والسماح بممارسة أنشطة خارج الدور تعود على المسن ومجتمعه بالنفع، ودور الأخصائي كخدمة الفرد في هذه الدور ، دوراً رئيسياً يسهم فى تحقيق التوافق الإجتماعي للمسن(١٨).

---

(١٥) د:عبدالمنعم الميلادي، الأبعاد النفسية للمسن، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، طبعة ٢٠٠٢م، ص ٧.

(١٥) د: إبراهيم عبدالمحسن حجاج، الرعاية الإجتماعية تشريعاتها وخصائصها، مرجع سابق، ص٢١٤ ، ٢١٥.
(١٦) د: سيد سلامة إبراهيم، رعاية المسنين، مرجع سابق، ص٣١٣.

كما أنه ينبغي أن يراعى عدة جوانب لرعاية كبار السن من جانب الفرد في المجتمع وهي الجوانب الأنسانية والأقتصادية والإجتماعية، ومن أمثلة الجوانب الأنسانية أحترام أنسانية كبار السن ومراعاتهم والعمل قدماً في الإعتزاز بهم كأُناس شاركوا في مراحل التقدم والإنجازات التى أحرزها المجتمع من خلال جهودهم وأنشطتهم، ومثال ذلك ما يتعلق بأسباب الراحة لهم، وتجنبهم التعرض لأى لون من ألوان المشقه وبصفة خاص إزاء ضعف صحتهم، وليذكر شباب اليوم الذين قد يدفعون من وقتهم ومجهودهم من أجل راحة الكبار أنهم سوف يلقون المعاملة الكريمة والطيبة حينما يكبرون بدورهم من شباب الجيل اللاحق، وهكذا تدور عجلة الزمن في إطار من التركيز على القيم الروحية والدينية والمثل العليا، وربما تثور أهمية الوسائل التى تمكن الكبار من شغل أوقات فراغهم، واستثمار هذه الأوقات ولعل مما يدعو للأسف شيوع ظاهرة جلوس الكبار على المقاهي دون أن يكون هناك قدر كاف من التنوع في الوسائل التى يمكن من خلالها أستغلال أوقات الفراغ لدى كبار السن على نحو من الإيجابية التى تترجم أحترام ذواتهم وتكفل حسن الإستفادة من هذه الأوقات بالبنسبة لهم أو للمجتمع بأثره. ولعل الأمر يدعو فى هذا الجانب الإنساني إلى التفكير أيضاً في استمرار الحوار مع كبار السن، أما من ناحية الجوانب الإقتصادية فنظراً لإزدياد عدد كبار السن، الذي يتطلب نوعاً من التعمق الذي تثيره هذه الزيادة على الظواهر الإقتصادية لما أسهم فيه هؤلاء في الأنتاج من قبل وتمحلوا التضحيات، فكان حقاً لهم وواجباً على المجتمع أن تقدم لهم ما يستحقون، ولا يقتصر هذا الحق في المعاش ولكن ينبغي أن يتجاوزه للحصول على لوازم الحياة والرعاية الصحية، وأن هناك عدداً من القطاعات لا يتأثر العطاء فيها بالسن، بل أن دواعي الخبرة وعمق التجربة تثري إلى أبعد الحدود الممكنة عمل تلك القطاعات كقطاع رجال القضاء وأساتذة الجامعات وقطاع مراكز البحوث العلمية، ويمكن دائماً للتفكير في أساليب الأستفادة من طاقة الكبار على أعمال الفكر وتقديم الرأي والمشورة أو بذل بعض الجهود المادية أو الجسمانية البسيطة بالنسبة لبعض الأنشطة التى تتفق طبيعتها مع ظروف الكبار، أما من ناحية الجوانب الإجتماعية فإنه

يحسن أن يصاغ في هذا المجال أنواع متعدده من العلاقات بين الكبار والصغار حتى يسود نوع من الإمتزاج الذي يثريث عملية التطور داخل الحياة الإجتماعية[١٩].

(١٦) د: محمد سيد فهمي، الرعاية الإجتماعية لكبار السن، الناشر دار المعرفة الجامعية، طبعة ١٩٩٥م ، ص ١١٢، ١١٥.

المطلب الثاني

دور الأسرة في رعاية المسنين

تختلف البيئات الأسرية حسب كل أسرة والمجتمع الذي تعيش فيه، فهو الذي يشكل محور تعاملها وتصرفاتها مع شخص المسن من ناحية وجود الترابط بشكل قوى أو بشكل متوسط أو بشكل منعدم أو بشكل شبه منعدم، فنجد أن الأبناء في أغلب الأحوال يعيشون مع أبيهم وأمهم في منزل واحد في المجتمع البدوى، ومعهم الأحفاد ومن الممكن أن يكونوا بالقرب منهم في حالة الأنفصال، وهذا نلمسه في أضيق الحدود في المجتمع الريفي، ثم لا نجده على الإطلاق في المجتمع الحضرى، ويؤدى هذا بدوره إلى نظرة الأبناء إلي الاباء المسنين في الثقافات المختلفة، فنمط المعيشة الإجتماعي في المجتمع البدوى جعل زمام الأمور الإقتصادية والإجتماعية وتمركزها في أغلب الأحوال في يد المسن والمسنه، كما أنه جعل الأبناء شديدى الأرتباط بأبائهم، وهذا يؤكد أن الأبناء حتى لو أصبحوا أجداد لا يحسون بالكبر إلا عند فقدان والدهم وهذا إن دل على شئ، إنما يدل على مدى أرتباط الأسرة بالمسن الكبير وتبجيله وأحترامه وعدم الأحساس بالكبر إلا في حالة وفاة الوالد والوالدة.

ولقد كان المجتمع العربي في الماضي أشد حرصاً وتقديراً للمسن، وكانت الأسرة تعتبر وجوده بينها بركة ورحمة وكانت حياته ورفاهيته هدف يعمل له جميع أفراد الأسرة يبذلون قدر طاقتهم في التخفيف عنه، ولا يبرمون أمراً دون الرجوع إليه، ولعل بقايا هذه الصور ما زالت قائمة إلى حد واضح في الريف العربي، حيث يملك المسنون أرضهم ومواشيهم أو على الأقل فإن الأسرة تعتبر المسن مالكاً مجازياً لوسائل الأنتاج، أو تنظر إلى خدمته الطويله على مصدر المشوره في الأمور التى تحتاج إلي مشورة، كما أن الأسرة في نطاقها الواسع فى الريف لا تضيق بالمسنين، هذا إلى جانب العامل الديني حيث يكون له تأثيره القوى في مجتمعنا الريفي، ولكن مع تطور العصر تغيرت شبكة العلاقات الإجتماعية في

مجتمعنا المصري كغيره من سائر المجتمعات وحلت الأسرة الزواجيه الصغيره بدلاً من الأسرة الممتده، وأصبح الأباء يضيقن بتحمل مسئولية الأبناء بعد أستقلالهم وأعتمادهم على أنفسهم، كذلك الأبناء لم يعودوا يستطيعون القيام بكافة المسئوليات تجاه آباءهم وأجدادهم[٢٠].

تفقاً لما يسود مجتمعنا العربي من قيم أخلاقية تسعي لتوفير أوجه رعاية كبار السن، وتعترف بحقهم وفضلهم في شبابهم وخبراتهم، فإنه يقع على الأسرة خاصة الأبناء عبء كبير في توفير الرعاية النفسية والإجتماعية والصحية والإقتصادية للآباء[٢١].

(١٨) د: محمد سيد فهمي، الرعاية الإجتماعية لكبار السن، مرجع سابق ، ص ٢٥٠، ٢٥١.
(١٨) أ.د: ماهر أبوالمعاطي علي، الخدمة الإجتماعية في مجال رعاية المسنين، الناشر مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، الطبعة الأولى ٢٠٠٩م، ص ١٤٤.

المبحث الثالث

دور الدولة والمؤسسات الأهلية في رعاية حقوق المسنين في ضوء أحكام القانون

ومن الجدير بالذكر أنه ينبغي إلي تكاتف الجهود بين كل من الهيئات الحكومية والمؤسسات الأهلية والمؤسسات التعليمية ومراكز البحوث وتساندهم الدولة في كافة المستويات لكي تتم عملية الرعاية الإيجابية للمسنين على الوجه المطلوب بنجاح لكي تحقق لهذه الفئة من المسنين ما تتطلبه أحتياجاتهم ورغباتهم نحو توفير الرعاية الكاملة لهم وحفظ حقوقهم لكي لا يشعروا بأنهم أصبحوا عبئاً على المجتمع ولكي لا يكون هناك نظرة من الأجيال اللاحقة لهم في أنهم لا يقومون ببذل المجهودات والتضحيات التى لا يجدون لها صدى في حياتهم عند بلوغهم مرحلة الكبر، فإنه سوف يكون نموذج على قدر من العطاء في فترة الشباب على قدر من النتاج والتعويض في مرحلة كبر السن ولهذا فإن تضافر وتكاتف الجهود بين الدولة وهذه المؤسسات يجعل هناك دفعة من شباب اليوم إلى بذل الجهد والعطاء والعمل على التضحية والتفاني في السخاء بلا كلل أو خوف من عدم وجود تقدير للشخص في وقت أحتياجه لهذا عند بلوغه المرحلة العمرية وهي مرحلة المسن وهذا دور مهم وإيجابي ينبغي على جميع المؤسسات الأهلية والمجتمعية السعي إليه لإيجاد ثمرته.

والغالبية العظمى من المسنين لا يرغبون في ترك منازلهم ولا يريدون بديلاً عن الأستقلال في الحياة والحرية والبقاء مع الوجوه المألوفة لهم من الأهل والأصدقاء وكل ما هو قائم في البيئة التى عاشوا فيها سنوات طويلة من عمرهم وهم يهتمون بصفة خاصة بالحفاظ على الأشياء الخاصة التى يمتلكونها، حتى وإن بدت تافهه عديمة القيمة، وتشير الدراسات إلى أن الشخص المسن يكون بالفعل أكثر سعادة ورضاء وصحة إذا ما أمكن أن يظل كما هو في بيته ولم ينقل إلى مكان أخر ليعيش فيه(٢٢).

ومما لا شك فيه أن فئة كبار السن إنما تعيش في الظل مبعده من دائرة اهتمام المجتمع بشكل أو بآخر بحكم بلوغ أفرادها سن التقاعد واعتراف المجتمع بالإستغناء التام عن خدماتها، وهو الأمر الذي يمثل مساهمة فعالة في التعجيل بالتدهور الجسمي والنفسي الناجم أصلاً عن عوامل بنيوية داخلية كاملة في الأفراد المسنين أنفسهم، فكبار السن في صيرورته مستمرة نحو النهاية المحتومة(٢٣).

---

(١٩) د: سيد سلامة إبراهيم، رعاية المسنين، المرجع السابق، ص ٢٥٧.
(٢٠) د:سيد عبدالعال، د:محسن العرقان، تقويم أندية المسنين، بدون ناشر، القاهرة ١٩٩٦م، ص ١، ٢.

وتعتمد جهود رعاية المسنين التى تقدمها الهيئات الحكومية والأهلية في المجتمع المصري على ركائز مستمدة من الشريعة الإسلامية بأعتبارها الدين الرسمي للمجتمع المصري، والتى حثت على الإهتمام بكبار السن وحسن رعايتهم مثل جميع الأديان السماوية التى أكّدت على أحترام كبار السن وتوقيرهم[٢٤].

وسوف نتناول هذا المبحث على النحو التالى:

المطلب الأول: دور الدولة في رعاية حقوق المسنين.

المطلب الثاني: دور المؤسسات الأهلية في رعاية حقوق المسنين.

المطلب الثالث: رأي الباحث العلمي بشأن رعاية حقوق المسنين.

(٢٠) أ.د: ماهر أبوالمعاطي علي، الخدمة الإجتماعية في مجال رعاية المسنين، مرجع سابق، ص ٢٣٩.

المطلب الأول

دور الدولة في رعاية حقوق المسنين

تتحمل الدولة عبئاً كبيراً في توفير الرعاية إلى كبار السن بإعتبارهم قطاعاً من قطاعات الدولة، من حقه أن ينال الرعاية والخدمات كبقية القطاعات، ويتضح من ذلك أنه على الدولة مسئولية تجاه المسنين من خلال العمل على إعداد المهنيين المسئولين عن رعاية المسنين، وأيضاً أن تقوم من خلال ما يُتاح لها من وسائل تربوية وإعلامية بتوعية جماهير الشعب بأمور الشيخوخة ومشكلات كبار السن، كما ينبغي أن تؤهل المتعاملين مع كبار السن على معرفة الظواهر النفسية والفسيولوجية المتعلقة بكبار السن وتعريفهم بالخبرات في العلاقان الإنسانية وفي طرق وأساليب العمل مع الجماعات وتزويدهم بالمعلومات عن الموارد والإمكانيات المختلفة التى يمكن أن تفيد في حل كبار السن مع الإلمام بالنواحي التربوية[٢٥].

بدأت رعاية كبار السن في مصر منذ عهد الفراعنة حيث كانت تقدم المساعدات والرعاية للمحتاجيين بصفة عامة بينما كبار السن بصفة خاصة، جآءت الأديان السماوية علي توقير المسن ورعايته واستمرت هذه الرعاية دون حاجه دون تدخل أى أنظمه حكومية أو أهلية، وفي عام ١٩٣٩م تم إنشاء وزارة الشئون الإجتماعية التى لعبت دوراً في توجيه المؤسسات والجمعيات التى ترعى فئة كبار السن والإشراف على الخدمات القائمة ودعمها فنيا ومادياً، وقد تم إنشاء إدارة رعاية المسنين ضمن الهيكل التنظيمي للإدارة العامة للأسرة والطفولة عام ١٩٦٦م، وقد قامت وزارة التضامن بتطبيق سياستها تماشياً مع سياسة الدولة في عدم تهميش فئة عمرية من نسيج المجتمع ومشاركة الجميع في حركات التنمية والبناء، وكانت أهم الخدمات التى تقدمها الوزارة لفئة كبار السن هي إنشاء دور أقامة لكبار السن وتقوم هذه الدور برعاية كبار السن البالغين من العمر ٦٠ عاماً، الذين لا يجدون العاية داخل أسرهم الطبيعية ، وبلغ عدد هذه الدور حتى عام ٢٠٠٧م، ١١٥ دار إيواء، موزعة على عدد ٢٢ محافظة يستفيد منها حوالى ٤٠٠٠ مسن ومسنة، وكذلك إنشاء أندية رعاية نهارية للمسني، يتم من خلالها تقديم خدمات مختلفة لكبار السن بهدف قضاء وقت ممتع واستثمار أوقات فراغهم، وكذلك إنشاء مكاتب خدمة المسنين داخل دور وأندية المسنين، وذلك عن طريق توفير إحتياجات المسن المقيم داخل منزله بدون عائل أو داخل أسرة طبيعية، وقد تم افتتاح عدد ٢٧ مكتب خدمة المسنين بالمنازل وجاري التوسع فيها،

---

(٢٠) د: عبدالحميد عبدالمحسن عبدالمجيد، الخدمة الإجتماعية في مجال رعاية المسنين في الوطن العربي(النظرية والممارسة)، الناشر مكتبة نهضة الشرق جامعة القاهرة، بدون سنة نشر، ص ٨٥..

كذلك تدريب جليس وجليسة المسن من خلال الجمعيات الأهلية والهلال الأحمر المصري وجمعية تدعيم الأسرة والجمعيات العامة، وعدد الذين أُتيحت لهم فرصة التدريب ما يقرب من ٨٠٠ فتى وفتاه والمستفيدين من الخدمة ٥٠٠ مسن ومسنه، كذلك خدمات وحدات العلاج الطبيعي، وهي خدمات ملحقه بوحدات خدمة المسنين في الدور والأندية، كذلك خدمة الأسرة المضيفة للمسن، وهي خدمة تحت التدريب في خمس محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية والأسكندرية والسويس، وتهدف هذه الخدمة إلى إيجاد الونيس لمن لا يزيد عن فرد من نفس الفرد مسن أو مسنه، كذلك التعاون والتنسيق مع الجهات والأجهزة الأخرى، كذلك الأحتفال باليوم العالمي للمسنين أول أكتوبر كل عام طبقاً لقرار الأمم المتحدة بالإضافة إلى خدمات متنوعة تقوم بها أجهزة الوزارة، كذلك الخطة المستقبلية للوزارة التقدم بمشروع قانون المسنين والتوسع في أنشاء دور إقامة لكبار السن، وإنشاء مجلس قومي متخصص لكبار السن إنشاء منتجع لكبار السن وكذلك مشتى لهم فى صعيد مصر، والتوسع في التسهيلات المقدمه للمسنين الحصول على قرار سيادى يهدف إلى إلزام الجهات المانحة للخدمات من الوزارات والهيئات والمنظمات في تقديم تيسيرات لكبار السن، كما تقوم الوزارة حالياً بإعداد التقرير الوطني لموافاة منظمة الأسكو "اللجنة الإجتماعية والإقتصادية لغربي آسيا" للامم المتحدة [٢٦].

وكان تطور الرعاية الإجتماعية في مصر مقرونة بإتساع نطاق مسئولية الدولة تجاه الفئات المحتاجه من المجتمع وقد بدأ ذلك يظهر عندما صدر أول قانون للضمان الإجتماعي عام ١٩٥٠م وألتزمت فيه الدولة بتوفير حد أدنى لحياة المواطنين في حالات العجدز عن الكسب، وقد يتكون من برنامجي هما: أ ـ المعاشات . ب ـ المساعدات المؤقتة[٢٧].

كما أن الدولة لها دور في رعاية المسنين أقتصادياً، كإنشاء مظلة للتأمين الإجتماعي، حيث أن الدولة مسئولة عن جميع الفئات العمرية من هذا الشعب، وتوفير عمل أيضاً للمسنين يتناسب مع قدراتهم، وكذلك توسيع قاعدة المجانية فيما يتعلق بالمسنين، وهذا من واجب الدولة إزاء فئة المسنين أن توسع قاعدة المساعدات العينية والخدمات المجانية التى يحظى بها الشيوخ [٢٨].

---

(٢١) د: إبراهيم عبدالمحسن حجاج، الرعاية الإجتماعية تشريعاتها وخصائصها، مرجع سابق، ص ٢٢٤ وما بعدها.

(٢٢) د: محمد سيد فهمي، الرعاية الإجتماعية لكبار السن، مرجع سابق ،ص ١٦٩.

(٢٣) د: سيد سلامة إبراهيم، رعاية المسنين، مرجع سابق،ص ٢٣٦.

المطلب الثاني

دور المؤسسات الأهلية في رعاية حقوق المسنين

لا يجب أن يترك كل شئ للدولة لتتولاه سوآء كان مستطاعاً أو غير مستطاع، بل لابد أن يتولى الجميع عنايتهم لهذه الفئة، خصوصاً رعاية الجانب الإقتصادي، الذي يمكنهم من سد حاجتهم التى لم يعد في أستطاعتهم سدها بأنفسهم، ولذلك يجب أن تتحرك المؤسسات والأفراد بدافع من أنفسهم وبتشجيع وحث من المسئولين عن الخدمات الإجتماعية في بلدنا وعلي رأسها وزارة الشئون الإجتماعية ويمكن أن يتم ذلك عن طريق [٢٩]:

أ . الخدمات الصحية منها خدمات الأطباء والصيادلة وتقديم العلاج والدواء المجاني لحالات المسنين التى أعوزها الفقر ولم تعد تتمكن من دفع ثمن الكشف أو شراء الدواء.

ب . التبرعات المقدمة من الأفراد المادية والعينية لأندية ودور المسنين .

ج . الرعاية الصحية للأمراض المصاحبة للشيخوخة .

ونظراً لما يحدث في المجتمعات الغربية بإنفصال الولد عن أسرته بمجرد أن يبلغ سن الحلم، وبالتالى تتفكك العلاقة بين الوالد وأبنه، ومن هنا كانت دور المسنين ضرورة ملحة كبديل لرعاية الآباء والأمهات حينما يصلون لمراحل متقدمه من السن، ولا يجيدون من يرعاهم من أبناءهم الذين أنطلقوا ليشقوا طريقهم في حياتهم بعيداً عن آباءهم، ويخلص من هذا أن الرعاية الإسلامية للمسنين تركز على الرعاية المنزلية حيث يفضل هذا النوع من الرعاية حتى لا يعزل المسن عن أسرته ولا يحرم من شعور الأمان الذي يستمده من وجوده بين أفراده، كما أن التحضر الزائد الذي يصيب المجتمعات على اختلافها من شأنه أن يضعف العلاقات الإجتماعية المباشرة ويحل محلها العلاقات الثانوية، الأمر الذي يحتم البحث عن صيغة ملائمة لرعاية المسنين في المجتمع الحضري، حيث أن هناك محاذير تعترض شأن الرعاية الإسلامية للمسنين على أساس أن هذا اللون من الرعاية يحتاج إلى مجتمع يتمثل أفراده القيم الإسلامية بحيث تصبح موجهه لكل تصرفاتهم وسلوكياتهم نحو الأخرين، وأن المسن وبالأخص من فئة الشيوخ يحتاج لرعاية متخصصة ودراية فنية غالباً ما لا تتوافر لدى الأسرة ويمكن أن تتوافر في أماكن

(٢٣) د: سيد سلامة إبراهيم، رعاية المسنين، مرجع سابق،ص٢٣٧ وما بعدها.

أخرى كالمستشفيات ودور المسنين التى يمكنها أن تقدم الخدمات المناسبة للمسنين كل حسب حالته وظروفه.

ومن هنا نستطيع أن نقرر أن بالإمكان التفكيرفي إنشاء مؤسسات الرعاية للمسنين تقوم على أسس إسلامية مما يتيح لها فرص أكبر لتأدية دورها في تحقيق أهدافها ومواجهة كافة الصعوبات التى يمكن أن تعترض طريقها، وعلي الأخص الصعوبات المتعلقة بالتمويل والتى يمكن تزليلها من خلال الإعتماد على أموال الذكاة والصدقات والتبرعات التى يعتبرها العامل الديني عاملاً جوهرياً [٣٠].

ويضم نظام الرعاية الإجتماعية العديد من الوسائل وانماط التدخل الإجتماعي التي تهتم أولاً بتحسين الظروف المعيشية للأفراد والمجتمعات عن طريق العديد من المراحل والعمليات التى من شأنها أن تهدف إلى الحد من أو علاج المشكلات الإجتماعية مع تنمية الموارد البشرية[٣١].

(٢٤) أ.د: مدحت فؤاد فتوح حسين، تنظيم مجتمع المسنين، مرجع سابق، ص ٢٢٧ ..

(٢٤) د: محمد يسري ابراهيم دعبس، الحياة الإقتصادية للمسنين، بدون ناشر، طبعة ١٩٩٢م، ص ٥٩.

المطلب الثالث

رأي الباحث العلمي بشأن رعاية حقوق المسنين

نظراً لأنتشار ظاهرة كبار السن وتعمر السكان فأنه ينبغي على الدولة زيادة على ما قامت به من جهود من سن تشريعات وقوانين تهدف إلى رعاية حقوق المسنين فيما تتضمن حقوقهم في هذه التشريعات من خلال بعض المواد في بعض القوانين أو سن قوانين خاصة برعاية حقوق المسنين، فإنه ينبغي على الدوله بما لها من سلطات ونفوذ أن تكثف جهودها في نشر الوعي الجماهيري من خلال وسائل الإعلام المسموعه والمرئية والمكتوبة نحو توعية الجماهير إلي كيفية رعاية هذه الفئة واحترامهم وبذل الراحة لهم ورفع العناء عنهم، فإننا نلمس في كثير من الشباب إنه لا يراعى ذلك، وعلى سبيل المثال في وسائل المواصلات مثل أتوبيسات النقل العام أو مترو الأنفاق التى سعت فيه الدولة إلى الحفاظ على حقوق المسنين وذوى الاحتياجات الخاصة والمرضي بتخصيص أماكن لهم في وسائل المواصلات هذه ، غير أن ما نلاحظه كثير من الشباب أنه يسارع للجلوس في هذه الأماكن المخصصه لهذه الفئات دون أدنى مراعاة لهم فى احترامهم وتوقيرهم وتوفير الراحة لهم ، كما أننا لم نلحظ رقابة على ذلك أو أنزال عقوبة أو غرامة على من يفعل ذلك ويستغل هذه الاماكن المخصصه لهذه الفئات دون تمكينهم منها، كما أنه ينبغي على الدولة أن تكثف جهودها من ناحية أن يكون هناك دروساً أو مادة علمية تدرس على كافة المراحل لضمان تعريف كافة الفئات بحقوق المسنين وذوى الحاجة.

الخاتمة

في هذا العصر الذي نحرص فيه تجميع طاقتنا البشرية في سبل التقدم والبناء تقف مسألة رعاية المسنين ضمن موضوعات الساعة التى يجب أن تسترعي اهتمام المسئولين وانتباههم، والتى يجب أن ينادي بها العاملون في ميادين العلوم الإجتماعية بصفة عامة، والمثقفين ووزارة التضامن الإجتماعي بصفة خاصة، ولم تعد النظرة إلى كبار السن في المجتمعات الحديثة نظرة إهمال أو نظرة شفقة أو تصدق؛ بل أصبحت النظرة إلى هذه الفئة نظرة اهتمام ورعاية مستمرة.

أهم النتائج التى توصلنا إليسها من خلال البحث:

١ـ أنه للوصول إلى تعريف حقيقي للمسن لا ينبغي الإعتماد والأخذ بمعيار واحد فقط، وإلا أُعتبر التعريف الذي يعتمد على معيار واحد يُعد تعريف مبتور بل يتم الأخذ بجميع المعايير للوصول للتعريف الصحيح.

٢ـ لا يمكن أن يتم الجمع بين المترادفات المختلفة في المراحل المتتالية للمسن، كالكهل والشيخ والهرم والمعمر، حيث أن تساوى هذه المفردات يجعل بينها خلط بالرغم من وجود التباين والأختلاف الملحوظ.

٣ـ بالرغم من وجود كثير من الجهود والمؤسسات الأهلية التى تختص برعاية حقوق المسن؛ إلا أنه لا زالت تحتاج إلى فاعلية ووضع رقابى للتطبيق الصحيح.

٤ـ ضعف الدور الإعلامي والتثقيفي للتعريف بالمسن وما ينبغي أن يتم تجاهه من كافة الأفراد للحفاظ على حقوقه ورعايته.

٥ـ ضعف الوازع الديني لدى الأبناء والأسرة تجاة كبار السن، وذلك لوجود كثير من التفككات الأسرية الناتجة عن هذا الضعف.

أهم التوصيات:

١ـ العمل على زيادة تكثيف الجهود لدى المتعاملين مع المسنين من خلال تدريبهم على كيفية التعامل مع المسنين في دور الرعايات الإجتماعية والمؤسسات الأهلية.

٢. العمل على زيادة التوعية الجماهيرية نحو كيفية التعامل مع المسن ، وكيفية مساعدته في الحصول على حقوقه ورعايته رعاية كاملة.

٣. توقيع عقوبة قانونية لأنتهاك حق المسن ليس الإعتداء من الناحية الجسدية ولكن من ناحية عدم تمكينه من الحصول على حقه المخصص له من الدولة أو عرقلته.

٤. لابد لوزارة الصحة من القيام بدور فعال في رعاية المسنين صحياً، كما لوزارة التضامن دور في رعاية المسنين إجتماعياً ومادياً.

٥. زيادة نشر التوعية بحقوق المسنين وإزالة الجهالة عن أصحاب هذه الحقوق لتعريف المسنين بأن لهم حقوق يمكن الحصول عليها، حيث أن كثيراً منهم لا يعلم ما له وما عليه.

قائمة المراجع

١. د: إبراهيم عبدالمحسن حجاج، الرعاية الإجتماعية تشريعاتها وخصائصها، الناشر دار التعليم الجامعي.

٢. د:سيد سلامة إبراهيم، المعهدالعالي للخدمة الإجتماعية، أسوان، رعاية المسنين، الجزء الثاني، الناشر المكتب العلمي للكومبيوتر والنشر والتوزيع، الشاطبي، الإسكندرية، ١٩٩٧م.

٣. د:سيد عبدالعال، د:محسن العرقان، تقويم أندية المسنين، بدون ناشر، القاهرة ١٩٩٦م.

٤. د:عادل محمد مرسى، د: جمال شحاتة حبيب، الممارسة العامة للخدمة الإجتماعية في مجال رعاية المسنين، الناشر المكتب الجامعي الحديث ، طبعة ٢٠١٩م.

٥. د: عبدالحميد عبدالمحسن عبدالمجيد، الخدمة الإجتماعية في مجال رعاية المسنين في الوطن العربي(النظرية والممارسة)، الناشر مكتبة نهضة الشرق جامعة القاهرة، بدون سنة نشر.

٦. د:عبدالله مبروك النجار، حقوق المسنين الأدبية في الفقه الإسلامي مقارناً بالقانون، الناشر دار النهضة العربية، طبعة ٢٠٠١م – ٢٠٠٢م.

٧. د:عبدالمنعم الميلادي، الأبعاد النفسية للمسن، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، طبعة ٢٠٠٢م.

٨. د: ماهر أبوالمعاطي علي، الخدمة الإجتماعية في مجال رعاية المسنين، الناشر مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، الطبعة الأولى ٢٠٠٩م.

٩. د:محمد سيد فهمي، الرعاية الإجتماعية لكبار السن، الناشر دار المعرفة الجامعية، طبعة ١٩٩٥م.

١٠. د: محمد يسري ابراهيم دعبس، الحياة الإقتصادية للمسنين، بدون ناشر، طبعة ١٩٩٢م.

١١. د: مدحت فؤاد فتوح حسين، كلية الخدمة الإجتماعية، جامعة حلوان، تنظيم مجتمع المسنين، الكتاب الأول، الناشر دار النهضة العربية، الطبعة الثانية ١٩٩٦م.

١٢. د: نادية حليم، د:علي مراد، ندوة بقسم بحوث السكان والفئات الإجتماعية، من ٣–٥مارس ١٩٩١م.

١٣: أ.د:يسري دعبس، أوضاع المسنين في الثقافات المختلفة دراسة أنثروبولوجية مقارنة، الناشر الملتقى المصرى للإبداع والتنمية، بدون سنة نشر.

الفهرس

م	الموضوع	الصفحة
١	المقدمة .	٣
٢	**المبحث الأول : تعريف المسنين وتقسيماتهم العمرية:**	٥
٣	المطلب الأول : تعريف المسنين .	٦
٤	المطلب الثاني: حقوق المسنين وتقسيماتهم العمرية.	٨
٥	**المبحث الثاني: دور الفرد والأسرة في رعاية المسنين:**	١١
٦	المطلب الأول: دور الفرد في رعاية المسنين.	١٣
٧	المطلب الثاني: دور الأسرة في رعاية المسنين.	١٦
٨	**المبحث الثالث: دور الدولة والمؤسسات الأهلية في رعاية حقوق المسنين في ضوء أحكام القانون:**	١٨
٩	المطلب الأول: دور الدولة في رعاية حقوق المسنين.	٢٠
١٠	المطلب الثاني: دور المؤسسات الأهلية في رعاية حقوق المسنين.	٢٢
١١	المطلب الثالث: رأي الباحث العلمي بشأن رعاية حقوق المسنين.	٢٤
١٢	ـ الخاتمة.	٢٥
١٣	ـ قائمة المراجع.	٢٧
١٤	ـ الفهرس.	٢٨

تم بحمد الله وبفضله وتوفيقه